البناء
السنة السادسة / السبت / 11 نيسان 2015 / العدد 1755
Sixth year / Saturday / 11 April 2015 / Issue No. 1755

هل تكون الحرب على اليمن بداية لتقسيم السعودية؟

◆ هشام الهبيشان

يقرأ بعض المتابعين أنّ العدوان السعودي – الأميركي الأخير على اليمن ستكون نهايته كما يتحدثون هو تقسيم السعودية، والمفارقه العجيبة هنا هي أنّ من يحرك ملفات هذا التقسيم في السعودية هم أصدقاء وحلفاء النظام السعودي، صنّاع القرار الأميركي، وهم من يدرسون الخطط على الأرض ويتنبأون بالنتائج ثم ينفذون مخطط عملياتهم، وهذا ما أكدت عليه قبل عدة شهور مجلة «فانيتي فير» الأميركية، وقالت إنّ كلاً من المستشار في «معهد واشنطن» دينيس روس والمؤرخ الأميركي دايفيد فرومكين والباحثان الأميركيان كينيث بولاك ودانييل بايمان تحدثوا وفي شكل علني عن وجوب تقسيم السعودية «، ويشاركهم في كل هذا بالطبع كل من المسيحيان المتصهينان برنارد لويس ونوح فيلدمان. فهذان الشخصان هما جزء من اللوبي «المسيحي المتصهين» الموجود في أميركا وهما أيضاً جزء من راسمي السياسة التقسيمية للمنطقة العربية والإقليم الذين تطلق عليهم تسمية «صانعي الخرائط الأنغلوسكسونيين».

وفي نبذة مختصرة عن هؤلاء ، فإنّ دينيس روس هو المستشار في معهد واشنطن وهو المهندس الخفي لعملية الغزو الأميركي للعراق. أما المؤرخ الأميركي دافيد فرومكين فهو مهندس احتلال أفغانستان ومروج نظرية «صراع الحضارات» وتأثيرها على أميركا، والباحثان كينيث بولاك ودانييل بايمان، يعتبران من أعمدة البيت الأبيض لرسم وبناء سيناريوهات التخطيط للمستقبل الأميركي وشكل العالم الجديد بعد ما يسمى بحصد نتائج «الربيع العربي» وضبط فكرة «صراع الحضارات» ضمن مفهوم التبعية لأميركا، وبالطبع فنوح فيلدمان وبرنارد لويس ليسا في حاجة إلى التعريف عنهما.

إنّ ما أسلفت به ليس كلاماً عاطفياً عابراً، بل هو موثق بأدلة، والدليل الأكثر وضوحاً هو ما نشر قبل عدة شهور في صحيفة «الغارديان» البريطانية، والذي أشار إلى «أنّ جميع صانعي الخرائط الأنغلوسكسونيين يتفقون فيما يخصّ السعودية على أنّ المملكة يجب ألا تبقى موحدة». وأوضح المقال «أنّ فكرة دمقرطة الشرق الأوسط قد ترسخت بثبات في رؤوس الاستراتيجيين الأميركيين، وأنّ إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تنأى بنفسها عن السعوديين، والزمن يمارس لعبته ضدّ البيت السعودي». وأضافت الصحيفة إلى «أنّ السعودية تأمل أن تسقط سورية، لأنّ سقوطها يعني بالنسبة إليها هزيمة إيران، عندئذ يمكن أن تصبح السعودية دولة إقليمية كبرى، لكنّ هذا الهدف بعيد المنال»، مشيرة إلى «أنّ النهج الذي تتبعه السلطات السعودية يمكن أن يحمل إليها مفاجآت كارثية»، مؤكدة «أنّ حالة الفوضى سوف تضرب السعودية وذلك بسبب أفعال القمع التي تنفذها السلطات وتفشي الفساد والإعتقالات الجماعية».

أما اليوم، فيبدو واضحاً، ومن خلال بعض الأحاديث والتحليلات التي بدأت تخرج إلى العلن من مراكز الأبحاث والدراسات في أميركا، أنّ هناك فعلاً مشروعاً أميركياً جديداً بدأ برسم سياسات جديدة للتعامل مع الملف السعودي، والأكثر وضوحاً هو أنّ هناك اليوم دعوات صريحة من داخل دوائر صنع القرار الأميركي إلى اختيار الوقت المناسب للانقضاض على السعودية التي من المتوقع، حسب الرؤية الأميركية، أن تخرج من حرب اليمن أكثر ضعفاً وهشاشة، والمطلوب هو تقسيمها إلى دويلات طائفية وديموغرافية، وبالطبع هذا الموضوع بدأ يلقى رواجاً واضحاً داخل دوائر صنع القرار الأميركي.

يعلم السعوديون وبعض دوائرهم الرسمية كلّ هذه التفاصيل، وهم متيقنون من ذلك، فهم يدركون جيداً معنى أن يظهر إلى العلن مخطط كهذا جل القائمين عليه هم من صناع القرارالأميركي، وهولاء أنفسهم كان لهم الدور الأكبر في رسم سيناريوات غزو العراق وأفغانستان والتحرك في ليبيا وسورية، وهم من يرسمون الآن خطوط واتجاهات ما يسمى الربيع العربي، وهم أنفسهم الذين يخططون ويرسمون شكل العالم الجديد، ولكن في هذه المرحلة يبدو أنّ النظام السعودي في عهد مليكه الجديد، ما زال يمارس مزيداً من المغامرات والمقامرات التي ستكون لها انعكاسات وارتدادات على السعودية حتماً في الأيام المقبلة، ومنها تأثيرات وارتدادات الحرب العدوانية الأخيرة على اليمن على الداخل السعودي. وبالتزامن مع هذه المغامرات والمقامرات السعوية بفي ليمن وغيرها، بدأت تطفو إلى السطح زيادة ملحوظة في حجم الانتقادات في الغرب لدور السعودية في تمويل الجماعات المتطرفة، والدليل هنا ما جاء في مقال للكاتب ريتشارد نورتن تايلور انتقد فيه بيع السلاح البريطاني لـ«إسرائيل» والسعودية، معتبراً أنّ المملكة تصدّر ما وصفه بـ«المذهب الوهابي وهو أكثر المذاهب معاداة للتسامح»، رابطاً بين ممارسات الحركة الوهابية في السابق وتدمير جماعة «داعش» للأضرحة في العراق.

يبدو أنّ حجم الخطر الذي يواجه السعودية والمقبل عليها من حلفائها الأميركيين، لم يغير حتى الآن في رؤية النظام السعودي لطبيعة تعامله مع معظم ملفات المنطقة وملفات الداخل السعودي كذلك، فتصرفات ومغامرات النظام السعودي الجديد تظهر أنه لم يدرك حتى الآن حجم مخاطر المشروع الأميركي الذي يستهدفه، هذا المشروع الذي بدأ بدفع السعودية إلى الانزلاق نحو مستنقعات سترهق السعوديون وتزيد من تفكك بنية المجتمع السعودي، وهو يهدف إلى توفير المناخ الخصب لتنفيذ فصول المشروع الأميركي التقسيمي في السعودية، حيث تقدم ماكس سينجر مؤسس معهد «هدسون» منذ سنوات بخطة للمسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية تتلخص في تقسيم السعودية عبر إقامة جمهورية إسلامية شرق البلاد تضم حقول البترول فقط، مع الإبقاء على حكومة ملكية في باقي السعودية يحكمها الأمراء الشباب الذين يحظون بدعم أميركي، على أن تكون هذه الحكومة الملكية عرضة للسقوط بعد وقف الدعم عنها، والواضح اليوم أنّ فصول هذه الخطة بدأت تطبق تدريجيا في السعودية.

ختاماً، فإنّ الحديث الأخير للرئيس الأميركي باراك أوباما لصحيفة «نيويورك تايمز» والذي قال فيه «إنّ أكبر خطر يتهدّد دول الخليج ليس التعرض لهجوم من إيران، وإنما السخط داخل بلادهم، بما في ذلك سخط الشبان الغاضبين والعاطلين عن العمل والإحساس بعدم وجود مخرج سياسي لمظالمهم»، جاء هذه المرة بنبره وصيغة مختلفة كلياً عن أحاديث سابقة، وهذه هي المره الأولى تقريباً التي يتطرق فيها مسؤول أميركي رفيع إلى ضغوطات ومشاكل الداخل السعودي، وهذا ما يؤكد قطعاً أنّ هناك صراعاً خفياً يدور من خلف الكواليس بين أركان الإدارة الأميركية وصناع القرار الأميركي، حول سبل التعاطي مع الملف السعودي. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل سيستفيق السعوديون من غفوة التاريخ، حتى وإن كانت استفاقتهم متأخرة، قبل وقوعهم فريسة سهلة للمشاريع الأميركية التدميرية في المنطقة؟

الإرهاب في مخيم اليرموك وقيادته في عمليات «الموك»

◆ د. سليم حربا

يبدو بديهياً أنّ الذي يستهدف مخيم اليرموك إنما يستهدف القضية الفلسطينية عموماً، لرمزية المخيم فلسطينياً وعربياً، فهو يمثل الخزّان البشري الأكبر لشعب فلسطين في الشتات وخزان المقاومة الفلسطينية، وهو المكان الذي بدأ منه وسيبقى صراط حقّ العودة.

دخلت التنظيمات الإرهابية إلى المخيم في شكل مدروس ومتسلسل وكانت في ما مضى واحدة متوحدة على القتل والتدمير والتهجير. وقد بدأت بما يسمّى «أكناف بيت المقدس» و«جيش الإسلام» وملحقاتهما من المسمّيات التي شكّلت البيئة الحاضنة لـ«جبهة النصرة» التي شكّلت، بدورها، الحضن الدافئ لتنظيم «داعش» الإرهابي، وعاثت فساداً وقتلاً وأسرت المخيم ومن بقي من أهله حتى بدأت الأوراق تتكشّف وبدأت قطعان «جبهة النصرة» و«داعش» الموجودة في المخيم وجلّها من متعددي الجنسيات، تُحاصَر وتُطوَّق من أكثر من اتجاه وأهمها طوق المصالحات في ببيلا ويلدا وبيت سحم والقدم وسيدي مقداد، وثانيها بهبّة وانتفاضة أهلنا في تلك المناطق والمخيم التي رأت أنّ تلك المجموعات الإرهابية لا تنتمي إليها وتمارس معها أبشع أنواع القتل والإذلال وقطع الأرزاق ونهب المساعدات على حساب حياة وبقاء الأطفال والنساء، وثالثها إصرار الفصائل الوطنية الفلسطينية على التصدي وملاحقة المجموعات الإرهابية وتضييق الخناق عليها ميدانياً، ورابعها المصالحة الوطنية الأخيرة التي كانت أدنى من قاب قوسين والتي تقضي بإخراج الأجانب من المخيم، على غرار مصالحة ببيلا ويلدا.

في إطار هذا المشهد، كان لا بدّ أن يأتي أمر العمليات لـ«النصرة» ذراع تنظيم القاعدة وذراع كيان العدو «الإسرائيلي» والنظام الأردني من غرفة عمليات (الموك) في الأردن، بعد أن أثبتت الجبهة ولاءها لـ«الإسرائيلي» في المنطقة الجنوبية وشكّلت الجدار الخبيث الذي سقط. كان أمر العمليات أن توقظ «جبهة النصرة» خلايا «داعش» الموجودة في «أكناف بيت المقدس» وكنف «النصرة» وتتحالف معها لخلط الأوراق والضغط على الدولة السورية والتهديد بأنّ «داعش» على أبواب دمشق، وأنّ التنظيم الإرهابي أصبح شريكاً في تحديد مصير ومستقبل فلسطين. هنا لا بدّ من التأكيد على بديهية أن لا خلاف بين كلّ تلك المسميات الإرهابية بدواعشها ونصرتها وأفرعها، والتساؤل: من الذي أدخل الدب إلى كرمه؟ طبعاً الدولة السورية كانت دائماً تتعامل مع المخيمات الفلسطينية كعهدها بأنّ الفلسطينيين هم كالسوريين ولم تتدخل يوماً وكانت تترك القرار الأساسي للفصائل الوطنية الفلسطينية التي ترى في العدوان الإرهابي على سورية عدواناً على العروبة والمقاومة وفلسطين وتتصدّى مع الجيش والشعب السوري للإرهاب والعدوان، وكان القرار السوري هو دعم قرار فصائل المقاومة وهذا ما حصل في مخيم اليرموك ومخيم الحجر الأسود وببيلا وخان الشيح ومخيم السدّ في درعا ومخيم حندرات في حلب، أمّا وقد جاء أمر العمليات الصهيوني الأميركي الخليجي من غرفة عمليات (الموك) لهيمنة «داعش» و«النصرة» على مخيم اليرموك لتصفية القضية الفلسطينية ولتمكين ما يسمّى الجامعة العربية من طرح ربما مبادرات تصفية، برعاية سعودية أردنية صهيونية، ولمحاولة الضغط على الدولة السورية واتهامها بقتل الشعب الفلسطيني والضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية لتغيير خيارها وبوصلتها، ومحاولة وضع مسمار جحا إرهابي في خاصرة دمشق الجنوبية مرتبط بالكيان «الإسرائيلي» كما في ريف درعا والقنيطرة، فعلينا أن نذكّر من فقد رشده وصوابه وبصيرته في غرف الموك وما بعدها أنّ مخيم اليرموك وغيره من المخيمات هو أرض سورية وواجب ومسؤولية الدولة السورية تحريرها وتطهيرها من رجس المجموعات الإرهابية بكلّ مسمّياتها وأنّ وأنّ الدفاع عن أهلنا من سوريين وفلسطينيين في المخيم وخارجه وعن أمنهم وأرزاقهم هو واجب ومسؤولية وطنية.

لهذا كان القرار الذي لا رجعة فيه وبإجماع الفصائل الفلسطينية والجيش السوري تشكيل غرفة عمليات مشتركة لدحر وهزيمة مشروع الإرهاب في المخيم والحجر الأسود، وفق مقتضيات الحاجة والضرورة والحقّ والمسؤولية السورية والرغبة والمسؤولية الفلسطينية ومن مبدأ آخر العلاج الكي. أما مَن كان يتوهم أنّ «داعش» و«النصرة» في سورية، يختلفان عن الدواعش والقاعدة والنصرة في اليمن وتكريت والأنبار والرقة وإدلب فهو واهم، ومن يتوهم أنّ هذه الدواعش في مخيم اليرموك يمكن أن يخشاها الجيش أو الشعب العربي السوري والفلسطيني فهو أكثر وهماً، ولنا أن نذكّر مَن يريد أن يعتبر أنّ مجاميع الإرهاب في الغوطة الشرقية أكثر عدداً وعتاداً ودعماً وإرهاباً ومع ذلك لم ولن تستطيع أن تغيّر موازين قوى أو تخيفنا وتحرجنا منذ سنوات، وهي في حالة اندحار وانحسار، بأنّ «داعش» ونصيره في المخيم ليسا إلا زوبعة إرهاب ومؤشرات هزيمتهما الميدانية بدأت ولن تتوقف ولعلّ الذي أيقظهما، يوقظ من فقد بوصلته وقال عن هذا الإرهاب يوماً ووهماً أنه ثورة.

خفايا

سأل خبير أمني مشهود له بالمعرفة والخبرة عن السبب الذي يؤدّي غالباً إلى مقتل مطلوبين محدّدين وخطيرين، خلال مطاردتهم و«محاولة» اعتقالهم؟ معرباً عن عدم اقتناعه بالمبرّرات التي تعطى في مثل هذه الحالات، ومشيراً إلى أنّ إلقاء القبض على مثل هؤلاء المطلوبين يسمح بالحصول منهم على معلومات مهمة جداً من شأنها أن تمكّن الأجهزة العسكرية والأمنية من تجنيب البلد المزيد من الأعمال الأمنية والإرهابية.

جنبلاط يدعو إلى تعديل الطائف

برّي رغم استيائه: الحوار قائم ودائم لتحقيق مصلحة لبنان

فيما تصاعدت حدة السجالات بين «حزب الله» و«تيار المستقبل» على خلفية مواقفهما المتضاربة من العدوان السعودي على اليمن وربطاً للسياسة الخارجية السعودية عموما تجاه القضايا العربية، الأمر الذي وضع مصير الحوار القائم بين الحزب والتيار في مهبّ الجهول، خرج راعي الحوار رئيس المجلس النيابي نبيه بري عن صمته، ليؤكد عدم تأثير الحرب الإعلامية، بين الجانبين، على الحوار. في حين أطلق رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط قنبلة سياسية بدعوته إلى تعديل اتفاق الطائف.

فعلى صعيد الحوار، أكد الرئيس بري، تعليقاً على التشكيك باستمرار انعقاد جلسات الحوار أو تأجيلها، أنّ «الحوار قائم ودائم لتحقيق كلّ ما هو في مصلحة لبنان، وبإصرار من الطرفين والجلسة المقبلة كانت وهي باقية بعد العطلة مباشرة أي في 14 نيسان».

وكان زوار بري نقلوا عنه قوله إنه بدأ يتوجس من التصعيد السياسي في الإعلام، «لذلك يجب أن يتناول الحوار في الجلسة المقبلة هذا الموضوع». ولفت بري إلى «أنّ المواقف موضع الخلاف باتت معروفة ولا حاجة لتكرارها وترجمتها بنبرات عالية، لأن لا أحد سيغير موقفه تجاه الآخر، وليس هذا المطلوب من الحوار».

وأعاد بري التأكيد على أنّ «الحوار هو المطلوب لحلّ الأزمات الإقليمية»، مشيراً في هذا الإطار إلى «التجربة اللبنانية».

ووسط هذه الأجواء، دخل النائب جنبلاط من باب الكهرباء والإدارة للمطالبة بتعديل اتفاق الطائف. ففي رأي جنبلاط، إنّ «السعر المنخفض نسبياً اليوم للنفط أمر إيجابي للخزينة اللبنانية ويخفف من نسبة العجز».

وسأل في تغريدة عبر «تويتر»: «لماذا لا نستفيد من هذه الفرصة ونشرع في بناء المحطات الكهربائية المطلوبة لتلبية حاجات المواطن والمناطق والخلاص من التقنين وتسلط المولدات الخاصة، وبذلك تعود مصلحة كهرباء لبنان إلى سابق عهدها المجيد أيام بديع لحود وفؤاد البزري وغيرهم؟.»

وإذ أوضح أنه اقتراح «لتخفيف العجز والخروج من أزمة الكهرباء المزمنة وعمرها يعود إلى أكثر من عشرين عاماً»، لفت إلى أنه « في هذا المجال جرى تشريع قانون مبتور يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، لكنّ التجربة المرّة تدلّ على أنّ مبدأ الهيئات الناظمة تعترضه عقبات ومصالح كبرى»، وقال:» هنا بند أو ثغرة في الطائف، لأنه جعل الوزير يتحكم بالإدارة ويتسلط عليها على حساب الكفاءة، الوزير اليوم في عهد الطائف تعيين سياسي. لذا يجب الحفاظ على الإدارة كجسم مهني محترف».

وأكد أنّ «الطائف كان تسوية سياسية أتاح للحزبية على شتى التلاوين الإمساك بالإدارة على حساب الكفاءة»، معتبراً أنه «آن الأوان ومن دون المسّ بجوهر الطائف، إجراء تعديلات في السياق الذي تحدثنا عنه لئلا يبقى لبنان بلد الفرص الضائعة».

وختم: «أكتفي بهذه المقترحات آخذاً في الاعتبار العقبات الكبرى والاعتراضات الشتى. أتمنى فقط التفكير بهذه التوجهات».

ورأى عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب قاسم هاشم، خلال استقباله فاعليات من منطقة مرجعيون وحاصبيا، أنّ «فرقاء الحوار على قناعة بأنّ الحوار حاجة وضرورة وطنية من أجل استمرار الاستقرار الوطني العام، لأنه مصلحة اللبنانيين بكل مكوناتهم، ولهذا فإنّ جلسة الحوار المقبلة يجب أن تبقى في موعدها، رغم ارتفاع وتيرة الخطاب السياسي في اليومين الأخيرين».

وأضاف: «نأمل أن لا يؤثر الخطاب السياسي، الذي ارتفعت وتيرته، على المناخ الإيجابي الذي تركه الحوار بجلساته السابقة، وخصوصاً أننا بعثنا رسائل إيجابية إلى دول المنطقة التي شهدت أزمات، لتأخذ العبر والمثل من التجربة اللبنانية في كيفية مقاربة الخلافات والتباينات عبر الحوار بين المكونات كافة، والذي ينتج الآفاق أمام المعالجات الناجعة ويوفر الكثير من سلبيات المعالجات الخاطئة».

وأكد عضو قيادة إقليم بيروت الشيخ حسن شريفة «الحاجة إلى التحاور على طاولة واحدة»، ورأى أنّ «ما يجري في اليمن أو سورية لا يصب إلا في مصلحة إسرائيل المتربصة بنا دائماً، والحوار لإنهاء الأزمة في اليمن يحتاج إلى فريق محايد ليقدم الأفكار بين الجميع».

ورأى أنّ «الظروف ملائمة لكي نجتمع ونتوحد من أجل القضايا المصيرية الاقتصادية والسياسية وعلى مستوى مساعدة الجيش الوطني وتسليحه وبناء المؤسسات والحفاظ على المجلس النيابي من خلال الاجتماعات والتشريع».

على صعيد آخر، اعتبر الأمين العام لـ «تيار المستقبل» أحمد الحريري أنّ رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد أدرج في رده على الموقف الأخير للرئيس سعد الحريري مجموعة من المغالطات، مشيراً إلى أنّ «الأمر الصحيح والوحيد في ردّ النائب رعد، هو تأكيده وجود تباين واضح واستراتيجي ومنهجي بين حزب الله وتيار المستقبل، وهو تباين لا يتوقف عند حدود الحدث اليمني، بل يسبقه ويتعداه إلى قضايا سبق للرئيس سعد الحريري أن حدّدها في ذكرى الرابع عشر من شباط».

وإذ رأى أنّ «من الغريب والمثير للضحك أن يتحدث النائب رعد عن تفهمه لحراجة موقف الرئيس الحريري وضيق صدره، وعن الصمت حيال إبادة المدنيين في اليمن»، أكد أنّ «تيار المستقبل مرتاح الضمير، نحن في خانة الدولة التي لن نغطي أي مشروع بالاستقواء عليها. نحن في خانة التضامن العربي الذي لن نبيعه بالولاء لإيران وغير إيران».

من جهة أخرى، طالب نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان في خطبة الجمعة، جامعة الدول العربية بأن «تنحاز إلى الحق والحقيقة فتضع الحلول الناجعة لحلّ النزاع في اليمن فتحفظ الشعب اليمني وتوقف العدوان ضده، فتعقد اجتماعاً عاجلاً وطارئاً لعلاج الوضع مع اليمن، فاليمن دولة عربية وشعبها عربي كان ولا يزال يتحرك في اتجاه واحد هو نصرة القضايا العربية، لذلك علينا أن نحافظ على اليمن بحفظ شعبها لتبقى صخرة صامدة صلبة تتكسر على جوانبها كل المؤامرات الصهيونية».

وقال العلامة السيد علي فضل الله خلال صلاة الجمعة من على منبر مسجد الإمامين الحسنين في حارة حريك: «إننا لا نزال نراهن على أنّ الحوار في لبنان هو لمصلحة كلّ اللبنانيين، ولا بدّ من حمايته من كلّ السجالات التي اشتدت مؤخراً، واستبدال الخطاب العقلاني الهادئ بها، والخروج من الحسابات الخاصة أو الإقليمية أو الدولية، لحساب الوطن واستقراره. إنّ على اللبنانيين أن لا يعتبروا أنفسهم بمنأى عما يجري من عواصف في الخارج، فقد تصل تداعيات هذه العواصف إلى بلدهم، إن لم يحسنوا التعامل معها».

ودعا المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان، في خطبة الجمعة، اللبنانيين، لاسيما القيادات السياسية إلى «وقفة مسؤولة تعزز التواصل وتخفف النبرات وتلين الخطاب السياسي، لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين، وإبعادهم عن تشظيات ما يحدث في المنطقة، ويجعلهم جميعاً إلى جانب الجيش والقوى الأمنية والعسكرية في مواجهة التحدي الأكبر المتجسد بالإرهاب والإرهابيين، الذين يشكلون خطراً داهماً وتهديداً مباشراً على الوحدة الوطنية».

عريجي: لرئيس يتمتع بحيثية شعبية

أكد وزير الثقافة ريمون عريجي «اننا لسنا مع التعرض لأي دولة بالمطلق ولكننا نتبنى الاتفاق السياسي مع حزب الله وكل ما يصدر عنه»، معتبراً ان «لا شيء يمنع بث تلفزيون لبنان مقابلة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله»، مشيراً الى ان «تلفزيون لبنان بث العديد من المقابلات السياسية من قبل وليس فقط مقابلة السيد نصر الله»، مضيفاً: «لست على علم بأننا في مقاطعة سياسية مع سورية».

ولفت عريجي الى أن «رئيس الحكومة تمام سلام يلعب دوراً تاريخياً اليوم في ادارة الحكومة، الحمد لله تفادينا المهوار مرات عديدة في الحكومة»، مشيراً الى ان «المنطقة تغلي والدول تترنح وكل هذا ينعكس على لبنان ورغم ذلك صامدون».

ورأى عريجي ان «كل شيء افضل من الفراغ»، معتبراً انه «كما تم الاتفاق على التعيينات الأخيرة يمكن الاتفاق على تعيينات القادة الامنيين»، مؤكداً ان «هدفنا استمرار العمل الحكومي».

وأكد عريجي ان «العلاقة مع رئيس تكتل التغيير والاصلاح العماد ميشال عون ممتازة»، لافتاً الى انه «ليس المطلوب رئيساً فقط لملء الفراغ الرئاسي بل المطلوب رئيساً يتمتع بحيثية وشعبية واسعة ضمن الفئة التي يمثل»، معلناً «اننا في تيار المرده ندعم العماد عون للرئاسة الأولى».

في سياق آخر، رأى عريجي أنه «يجب ان يكون الشرق الاوسط قد ربح من الاتفاق على الملف النووي الايراني»، مشيراً الى ان «ايران أعلنت نواياها لبرنامج نووي سلمي وعلى رغم ذلك ازدادت الخلافات ولكن اليوم تطرح الامور من باب مغاير ومختلف»، لافتاً الى ان «باكستان و«اسرائيل» وغيرهما من الدول لديها برامج نووية غير سلمية»، معتبراً ان «الاتفاق الايراني الغربي بحاجة للوقت لتظهر نتائجه على المنطقة ولا شك في أن هناك متضررين منه وسيعملون على عرقلته وتعطيله».

الخازن زار السفير البابوي: متفائل بالتحرك الأميركي حيال ملف الرئاسة

أعرب رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن عن تفاؤله بالتحرك الأميركي في اتجاه الانتخابات الرئاسية، لا سيما أنه يندرج في ظلّ المناخ الإيجابي الذي أفرزته لقاءات لوزان.

وقال الخازن في تصريح أمس: «إذا كانت زيارة نائب وزير الخارجية الأميركية أنطوني بلنكن للبنان مندرجة في سياق مناخ الملف النووي الإيراني، والمرخي بظله على الأوضاع الإقليمية المتوترة أمنياً، إلا أنها تبقى في إطار تشجيعي على حض الأفرقاء اللبنانيين لإنجاز الاستحقاق الرئاسي الذي لا بدّ منه لاستقرار المؤسسات الدستورية في البلاد».

وأضاف: «حتى لا تبقى هذه الورقة الداخلية عرضة للمفاجآت الإقليمية، فإنّ الأمل معقود على اندفاعة وطنية تتجلى في أخذ زمام المبادرة، التي لطالما طالب بها البطريرك الراعي والرئيس بري، المتفائل الأكبر بحدوث يقظة وجدانية لإنجاز هذا الاستحقاق، والرئيس سلام الذي ما انفكّ يذكّر في كل جلسة وزارية على ضرورة وضع حدّ للمراوحة والمراهنة على ظروف المنطقة».

الخازن وكاتشيا

وتابع الخازن: «إننا نعوّل كثيراً على هذه العلامات الإيجابية التي تصبّ في صالح اكتمال النصاب الدستوري في مجلس النواب لما له من انعكاسات انفراجية على الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والأمنية، وعودة الروح إلى الحضور المسيحي المتألق، ودور لبنان في المحافل العربية والدولية».

وكان الخازن، زار السفير البابوي المونسنيور غابريال كاتشيا وتداولا في المستجدات الداخلية والإقليمية.